المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/11/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المغرب يعلن على إجراءات لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية

حصاد: سيصبح هؤلاء الأجانب مغاربة لهم نفس الحقوق والواجبات

10549/3

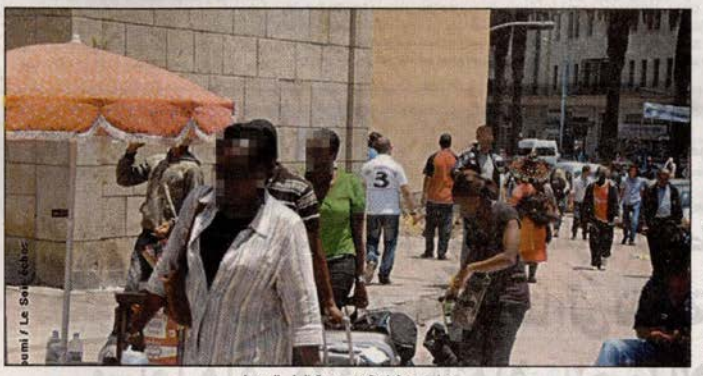

مهاجرون أفارقة في مدينة الدار البيضاء

أوضح محمد حصاد وزير الداخلية على أن الأجانب المتواجدين في المغرب بعد تسوية وضعيتهم القانونية حسب بعض الشروط التي تم تحديدها من الجهات المعنية، سيصبحون مغاربة لهم نفس الحقوق والواجبات

الرباط: عبد الحق الريحاني

أوضح محمد حصاد وزير الداخلية على أن الأجانب المتواجدين في المغرب بعد تسوية وضعيتهم القانونية حسب بعض الشروط التي تم تحديدها من الجهات المعنية، سيصبحون مغاربة لهم نفس الحقوق والواجبات، في رد على سؤال طرحته جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، يتعلق بعمليات الإدماج من حيث السكن والتشغيل، في لقاء صحفي حول التسوية القانونية لوضعية الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية

وأكد حصاد في نفس السياق، أن المغرب سوف لن يتخذ أية إجراءات استثنائية أو تفضيلية لهؤلاء الذين ستسوى وضعية، بل لهم نفس الحقوق والواجبات ولن يكون أي تمييز عن باقي المغاربة، مؤكدا في معرض رده كذلك على الجريدة عن سؤال ثان، على أنه بالرغم من عدد من المتدخلين في الهجرة ، لكن كل قطاع وزاري يعمل في حدود اختصاصاته، ومن سيقود وينسق سياسة الهجرة بالمغرب، فهي الوزارة المكلفة بالهجرة.

وكشف حصاد أيضا في رده على أسئلة الصحافة، أن العدد الافتراضي للمهاجرين السريين المتواجدين بالمغرب يتراوح ما بين 25 ألفا و40 ألف مهاجر مستدركا كلامه بأن ليس هناك إحصاء دقيق في هذا الإطار، وعلى أن المناطق التي يتمركز فيها هؤلاء المهاجرون هي الرباط والدار البيضاء ووجدة والشمال والعيون...

وأضاف حصاد الذي كان يتحدث في ندوة صحفية مساء أول أمس بسلا، حضرها الشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، وأنس بيرو الوزير المكلف بالجالية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة، والمحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أضاف أن عدد السوريين الذين جاؤوا للمغرب يقارب 1000 لاجئ.

ومن جانبه أعلن أنس بيرو بمناسبة هذا اللقاء الصحفي الذي خصص لتقديم السياسة الجديدة للمملكة المغربية في مجال الهجرة، أن هناك عدة إجراءات عملية ذات أولوية تتعلق بتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب.

وسيكون ذلك ما بين فاتح يناير و 31 دجنبر 2014 .

ولهذا الغرض سيتم إحداث «مكاتب للأجانب» تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية، فضلا عن انه سيتم إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وستهم هذه العملية الاستثنائية الخاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين في وضعية غير قانونية، أولا الجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، ثانيا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، ثالثا الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج السالفة الذكر، رابعا الأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لمدة لا تقل عن سنتين، خامسا الأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، وسادسا الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

ومن جهة أخرى ستتم تسوية وضعية طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون يصل عددهم حوالي 850 شخصا. وستجرى عملية تسوية الوضعية القانونية لهؤلاء بتعاون وثيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

حصاد: نحن لا ننتظر دعم أي جهة في مجال الهجرة

4/22/14

الرباط
حليمة بوتمارت

في رسالة إلى من يهمه الأمر، قال محمد حصاد وزير الداخلية إن «المغرب يطبق سياسته في مجال الهجرة ويتخذ قراراته ولا ينتظر دعم أي جهة»، قبل أن يوضح أن هذا لا يعني أنه سيتم رفض الدعم الذي ستمنحه المنظمات والجهات التي تشتغل في هذا المجال.

وأضاف حصاد، خلال لقاء نظمته وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالجالية أول أمس الإثنين، حول «أجرأة السياسة الجديدة للهجرة في المغرب»، أن من أهم الإجراءات العملية، التي تتبناها الجهات الوصية على القطاع تفعيلا للسياسة الجديدة، تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء المعترف بهم من ممثلية المفوضية السامية للاجئين بالمغرب، والبالغ عددهم حوالي 850 شخصا، نسبة مهمة منهم من الأطفال.

وأكد حصاد أنه سيتم حل مشكل طالبي الجنسية من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير القانونية، موضحا أن الإشكال المطروح يتمثل في كيفية إثبات تواجد المهاجرين بالمغرب في وضعية غير قانونية لمدة خمس سنوات، وسيتم الاعتماد في ذلك على مجموعة من المؤشرات التي ستسهل عملية تسوية وضعيتهم داخل البلد المضيف.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن هذه الفئة تخص الأجانب المتزوجين من مغاربة، الذين يثبتون على الأقل سنتين من الحياة المشتركة، والأجانب المتزوجين من أجانب يقيمون بالمغرب بصفة قانونية، الذين يثبتون على الأقل أربع سنوات من الحياة المشتركة، علاوة على فئة الأطفال المزدادين من الحالتين السالفتين، والأجانب الذين يثبتون إقامتهم بالمغرب بصفة دائمة لمدة خمس سنوات.

من جهته، اعتبر أنيس بيرو، الوزير المنتدب المكلف بالجالية، أن المغرب أول بلد من دول الجنوب الذي أخذ على عاتقه أن يتبنى هذا التوجه والمقاربة الشمولية في مجال الهجرة، ودعا الهيئات الوطنية للمجتمع المدني إلى التعاون والتشارك من أجل تحقيق كل الأهداف المرسومة في هذا الشأن.

وأضاف بيرو أنه تم إحداث لجنة مؤقتة بين قطاعية تقودها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان من أجل تأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي للجوء والإقامة وحقوق الأجانب والاتجار في البشر. كما سيتم إحداث مكاتب للأجانب تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد عمالات وأقاليم المملكة من أجل التأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية. وستنطلق هذه العملية، التي وصفها بيرو بـ«الاستثنائية»، من فاتح يناير 2014 إلى 31 دجنبر منه.

وأكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة تبني حكامة متجددة على المستوى العالمي، خاصة أن العديد من المحطات التي عرفها موضوع الهجرة لم تصل إلى نتيجة، داعيا كل المتدخلين إلى الالتزام بالمقتضيات الدولية في تفعيل سياسة الهجرة. فيما خص المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، مداخلته بالتأكيد على مقاربة الإطار التشريعي بناء على مقتضيات الدستور، وعقد شراكات مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وباقي الشركاء في الاتحاد الأوروبي.

طالب بإشراف وزارة العدل عليها من جديد

الائتلاف الحقوقي: السجون لا زالت نقطة سوداء في ملف حقوق الإنسان

■ الرباط- إسماعيل حمودي ■

وجّه الائتلاف الحقوقي(22 جمعية) انتقادات قاسية لإدارة تدبير السجون في المغرب، التي لازالت «تشكل نقطة سوداء» في الملف الحقوقي، داعيا إلى مناظرة وطنية من أجل التفكير في إصلاحها.

الدعوة جاءت في الندوة الصحفية التي نظمتها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أمسا، على إثر الوفاة المثيرة للجدل للمعتقل السلفي السابق محمد بن الجيلالي يوم 5 نونبر الجاري بسجن تولال بمكناس بعد «الإهمال» الذي لحقه، حسب تصريح زوجته. وهي الحادثة التي اعتبرها منتدى الكرامة لحقوق الإنسان نتيجة للمقاربة المعتمدة في التدبير السجني التي «تشوش على المساعي الجارية» في أفق إيجاد حل لقضية معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية.

الحقوقي البارز، عبد الإله بن عبد السلام، اعتبر أن المقاربة الإصلاحية للسجون فشلت منذ أن أصبحت إدارة السجون تحت مسؤولية الوزارة الأولى ثم رئاسة الحكومة، نتيجة غلبة الهاجس الأمني على المسؤولين، مما جعل رئيس الحكومة لا سلطة له على السجون.

وأردف بن عبد السلام إثر ذلك بالقول إن إدارة السجون يجب أن تعود للعمل تحت وصاية وزارة العدل، كما يجب إصلاح القوانين المنظمة للسجون في اتجاه إقرار عقوبات بديلة للسجن، وتجنب الاعتقال الاحتياطي، والكف عن نهج سياسة الإفلات من العقاب، وإشراك المكونات الحقوقية في إصلاح السجون.

وتشكل السجون أبرز نقطة سوداء في ملف حقوق الإنسان بالمغرب، بحسب تصريحات الكثير من الحقوقيين، كما سبق أن أقرت بذلك تقارير منظمات حقوقية وطنية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتقارير أممية مثل تقرير المقرر الأممي المكلف بالتعذيب في الأمم المتحدة.

وفجّرت وفاة السجين السلفي محمد بن الجيلالي(62 سنة) بسجن تولال في مكناس النقاش مجددا حول إصلاح السجون، لأن الوفاة «كانت صادمة» على حد قول حسن الكتاني، السجين السلفي السابق، ولأن الوفاة كشفت «غياب الدولة» بحسب المحامي، خليل الإدريسي، الذي أكد أن «ثمة شبه تآمر وصمت على مثل حالات بن الجيلالي، والتي لم تستفز وفاته أيا من المؤسسات الحقوقية الوطنية».

وكان بن الجيلالي قد اعتقل في غشت سنة 2003، أي بعد إقرار قانون الإرهاب، ووجهت له تهم اعتبرها هذا القانون تهما إرهابية، دون أن يثبت عليه ما يؤكد ماديا تورطه في أعمال إرهابية، بحسب المحامي خليل الإدريسي. وكان بن الجيلالي حين اعتقل مصابا بمرض السكري، ومنذ 2007 ونتيجة أمراض أخرى، أصبح معاقا يستعمل كرسيا متحركا، ورغم ذلك لم يستفد من عفو سابق ولا تخفيض للعقوبة السجنية.

زوجة المتوفى، رشيدة بلال، روت تفاصيل ما جرى لزوجها، ومنها أن بن الجيلالي حين كان بسجن بوركايز بفاس، ورغم مرضه، فإن بقية المعتقلين السلفيين كانوا يعتنون به، لكن فجأة وبدون مبررات معقولة تم تنقيل بن الجيلالي إلى سجن تولال بمكناس، وتم وضعه مع سجناء الحق العام، رغم أنه مريض ورجل مقعد، مما جعل وضعه يتدهور باستمرار إلى أن فارق الحياة يوم 5 نونبر الجاري، بعدما قضى خمسة أيام في المستشفى دون علم أسرته.

1/7951

تمتد من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

المغرب يطلق عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية

(ت. المصطفى بهلول)

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الجديدة للمملكة في مجال الهجرة، سيتم خلال الفترة ما بين فاتح يناير و31 دجنبر 2014 تنظيم عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب.

وأعلن بلاغ للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، وزع خلال ندوة صحافية أقيمت مساء أول من أمس الاثنين بسلا، أنه سيتم لهذا الغرض إحداث «مكاتب للأجانب» تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم بالمملكة من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية، إلى جانب «إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وأبرز البلاغ أن هذه العملية الاستثنائية الخاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين في وضعية غير قانونية ستهم الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة.

كما ستهم هذه العملية الاستثنائية الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج سالفتي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فضلا عن الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

وأشار البلاغ إلى أن هذه العملية ستجرى بتعاون وثيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أكد البلاغ أنه ستتم أيضا تسوية وضعية طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون (حوالي 850 شخصا).

وأبرز أنه تم تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تحت إشراف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان من أجل تأهيل التشريع الوطني المتعلق بقانون اللجوء والإقامة وحقوق الأجانب المهاجرين والاتجار في البشر.

وأشار إلى أنه سيتم إشراك الجمعيات الوطنية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بشكل وثيق في هذه العملية من أجل مساعدة الأشخاص المعنيين بعمليات تسوية الوضعية القانونية.

التجديد

تهم 850 لاجئ والمتزوجين بمغاربة والأطفال المزدادين بالمغرب

المغرب يكشف خطة لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية

1/3270

كشفت الوزراة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، عن ملامح «خطة» المغرب لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، والخطة التي كشف عنها وزيرا الداخلية محمد حصاد ووزير الجالية وشؤون الهجرة أنيس بيرو في ندوة صحفية أول أمس الإثنين تأتي في إطار سياسة جديدة للهجرة وعد بها المغربية في شتنبر الماضي.

ووفقا لتصريحات ادلى بها وزير الداخلية فإن «العملية الاستثنائية لتسوية أوضاع الاجانب المقيمين بصورة غير قانونية في المغرب» ستطبق خلال العام المقبل، مشيرا إلى أن ما بين 25 ألف و40 الف مهاجر سري من منطقة افريقيا جنوب الصحراء يعيشون في المغرب حاليا.

ووفقا لبلاغ لوزارة الجالية عممته على وسائل الإعلام خلال الندوة الصحفية فسيتم بموجب هذه الخطة الجديدة تسوية وضعية نحو 850 لاجئا معترفا بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

كما ستهم هذه العملية الاستثنائية الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة.

البقية ص: 3

3/3270

كما ستهم هذه العملية الاستثنائية الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج سالفتي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فضلا عن الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

ولهذا الغرض، سيتم إحداث «مكاتب للأجانب» تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم بالمملكة من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية، إلى جانب «إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الانسان».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

مابين 25 و50 ألف مهاجر سري بالمغرب

ألف سوري في وضعية غير قانونية و850 طالبا للجوء السياسي

01/2/2012

الهيبة واضريس وبيرو وحصاد والبزمي

جانب من الحضور

لحسن أكودير

أعلن أول أمس الإثنين، عن الشروع في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الجديدة في مجال الهجرة، حيث سيتم البدء في إعداد مكاتب للأجانب تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة أو إقليم من أجل تسلم والتأشير على طلب تسوية الوضعية القانونية، كما سيتم إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على أن يتم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى31 دجنبر تسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب.

ولقد أعلن عن انطلاقة تنفيذ هذه المبادرة الملكية، أول أمس الإثنين، بالرباط في ندوة صحافية مشتركة حضرها كل من أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ومحمد حصاد وزير الداخلية، والشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، والمحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ومحمد اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وستهم هذه العملية الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة. كما ستهم هذه العملية الاستثنائية كذلك الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج سالفتي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فضلا عن الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

كما ستتم أيضا تسوية وضعية طالبي اللجوء، المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والمقدر بـ850 شخصا.

وفي هذا الإطار ذكّر أنيس بيرو بسياق اعتماد سياسة وطنية جديدة للهجرة والمتمثل بالأساس في اطلاع جلالة الملك محمد السادس في 9 شتنبر 2013 على التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، المرفوع لجلالته من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وترؤس جلالته في 10 شتنبر 2013 بالقصر الملكي بالدارالبيضاء، لجلسة عمل، خصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، أصدر على إثرها جلالته توجيهاته السامية للحكومة للإسراع بوضع وتفعيل استراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشأن مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة بالمملكة، بما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي.

من جهته، أكد محمد حصاد على أن هذه العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب تعتبر "قرارا سياسيا" للمغرب، وتندرج في إطار الإرادة القوية التي عبر عنها المغرب لمعالجة إشكالات الهجرة، مشيرا إلى وجود ما بين 25 ألفا و50 ألف مهاجر غير شرعي أغلبهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

وأشار إلى أنه سيتم اعتماد عدة إجراءات لإثبات إقامة المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب لمدة 5 سنوات، مؤكدا أن هذه الإجراءات تبقى أكثر مرونة من تلك التي تعتمدها بلدان أوروبية في هذا المجال، مبرزا أن هؤلاء المهاجرين الذين سيتم تسوية وضعيتهم سيتمتعون بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المغاربة. ومن بين وسائل الإثبات التي ذكرها حصاد وصل تسجيل أطفال المهاجرين في المدرسة أو شهادة طبية وكذا حوالة بنكية إلى غيرها من الوسائل الأخرى.

ومن جهة أخرى، أكد حصاد في جواب عن إمكانية مطالبة المغرب لمساعدات أوروبية في هذا الصدد على أن المغرب لا ينتظر معونة أحد لتطبيق هذا الخيار الاستراتيجي، مشيرا الوقت نفسه إلى فتح المغرب المجال للمنظمات التي تشتغل في هذا الميدان وأكد حصاد أن عدد المهاجرين السريين بالمغرب يتراوح مابين 25 ألفا و50 ألف مهاجر سري، مضيفا أن عدد السوريين بالمغرب يصل إلى ألف سوري.

أما الهيبة فقد أكد أن هذه العملية الاستثنائية سيتم دعمها بإطار قانوني ومؤسساتي جديد من خلال تأهيل التشريع في قضايا الهجرة واللجوء، والاتجار بالبشر وفق مقاربة شمولية إنسانية وحقوقية مبنية على مقتضيات الدستور الجديد.

وأبرز أنه تم تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تحت إشراف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان من أجل تأهيل التشريع الوطني المتعلق بقانون اللجوء والإقامة وحقوق الأجانب المهاجرين والاتجار في البشر. وأشار إلى أنه سيتم إشراك الجمعيات الوطنية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بشكل وثيق في هذه العملية من أجل مساعدة الأشخاص المعنيين بعمليات تسوية الوضعية القانونية.

ومن جهته، أشار اليزمي إلى أن المغرب يعد أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة شمولية في مجال حماية المهاجرين وطالبي اللجوء، مبرزا أن هذه السياسة الإنسانية، غير المسبوقة، ستعمق البعد الإفريقي للمغرب.

3/12/13

بيرو لـ «المغربية»: المغرب أول بلد يعالج الهجرة بمقاربة إنسانية واجتماعية وحقوقية

تسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية يعكس الإرادة الملكية القوية في حماية حقوق الإنسان

حميد السموني

■ أعلن أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، عن الشروع في تنفيذ التعليمات الملكية حول الهجرة، عبر تسوية وضعية عدد من المهاجرين المقيمين بالمغرب في وضعية غير قانون، البالغ عددهم حوالي 40 الف مهاجر قادمين من دول أوروبا والساحل والصحراء وسوريا.

وقال بيرو في تصريح لـ "المغربية" إن "المغرب سيعالج موضوع الهجرة بناء على التعليمات الملكية السامية بمقاربة إنسانية وحقوقية واجتماعية، وبذلك سيكون أول بلد يتناول موضوع الهجرة من عدة أبعاد ويحتل فيها البعد الإنساني المكانة الكبرى"، مبرزا أن معالجة وضعية المهاجرين، في وضعية غير قانونية، ستنبني على سبعة مرتكزات أساسية تهتم بتوطيد وإغناء الرصيد العميق للمغرب، كبلد لحسن الضيافة والاستقبال والتعايش بين مختلف الثقافات والأديان، وبمعالجة الجوانب المرتبطة بالهجرة، وبإعداد إستراتيجية مندمجة وشاملة لاندماج المهاجرين واللاجئين، وبالاحترام التام لحقوق المهاجرين، ووضع الآليات الكفيلة لعدم الراغبين منهم في العودة الإرادية إلى أوطانهم، والاستمرار في محاربة شبكات الاتجار في البشر وتعزيز حماية الحدود.

وأكد بيرو، في ندوة صحفية أول أمس (الاثنين) بسلا، أن عمل الحكومة في موضوع الهجرة سيترجم الإرادة الملكية القوية في حماية حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة تجسد رؤية مستقبلية عميقة للعلاقات الإنسانية، وتعبر عن شجاعة المغرب في التعامل مع إشكالية ذات أبعاد متعددة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وترتكز على مقاربة حقوقية، وفي احترام لدولة القانون، وبما ينسجم مع الالتزامات الدولية للمغرب. وأضاف أن "الإجراءات التي سيتخذها المغرب تنم عن إرادة حقيقية وصادقة، هادفة وفعالة، يصاحب فيها القول الفعل، وهي تعبير لحضارة عريقة وتشبع بقيم نبيلة، وتجسيد لتلاقح ثقافي وغنى في التنوع الإنساني". من جهته، كشف محمد حصار، وزير الداخلية، عن وجود ما بين 25 الفا و40 الف مهاجر غير شرعي بالمغرب، معلنا أن المغرب اتخذ القرار السياسي بالشروع في تنفيذ عملية استثنائية لتسوية وضعية عدد منهم بناء على الاعتماد على عدة إجراءات لإثبات إقامة المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب. وأشار إلى أن الإجراءات المعتمدة ستكتسي طابع المرونة من تلك التي تعتمدها بلدان أوروبية في هذا المجال، مبرزا أن المهاجرين الذين سيتم تسوية وضعيتهم سيتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها المغاربة.

وفي السياق ذاته أبرز المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن العملية الاستثنائية سيتم دعمها بإطار قانوني ومؤسساتي جديد من خلال تأهيل التشريع في قضايا الهجرة، واللجوء، والاتجار بالبشر، وفق مقاربة شمولية إنسانية وحقوقية مبنية على مقتضيات الدستور، مؤكدا أن المغرب انخرط في اعتماد سياسة جديدة للهجرة بناء على رصيد الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها والمتعلقة بحقوق الإنسان عموما والهجرة على وجه الخصوص، مذكرا أن المغرب كان ثاني بلد يصادق على الاتفاقية الدولية المتعلقة باحترام حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

ودعما للبعد الحقوقي في المقاربة المغربية حول الهجرة، أشار إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إلى أن المغرب بعد اول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة شمولية في مجال حماية المهاجرين وطالبي اللجوء، إذ أبرز أن السياسة الإنسانية التي يسلكها المغرب، هي سياسة غير مسبوقة، وستعمق البعد الإفريقي للمغرب، مؤكدا أن الشراكة مع المجتمع المدني تعد أحد الشروط الأساسية لإنجاح تطبيق سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة ●

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

مكاتب إقليمية لتسلم والتأشير على طلبات تسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية

حميد س.

■ أعلنت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عن تنظيم عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية ابتداء من فاتح يناير المقبل إلى غاية 31 دجنبر لسنة 2014.

وسيتم إحداث مكاتب للأجانب تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم بالمملكة من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية. كما سيتم إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وستهم العملية الاستثنائية الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، والأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة. كما ستشمل العملية الاستثنائية تسوية وضعية الأطفال المولودين في إطار حالتي الزواج السالفي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لمدة لا تقل عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، والأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013. وأكد بلاغ وزارة الهجرة أن العملية ستجري بتعاون وثيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية السامية لحقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، ستتم تسوية وضعية حوالي 850 شخصا من طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب، ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون. إذ تم تشكيل لجنة ستكلف بمهمة تسوية وضعيتهم تحت إشراف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان من أجل تأهيل التشريع الوطني المتعلق بقانون اللجوء والإقامة وحقوق المهاجرين والاتجار في البشر. وسيتم إشراك الجمعيات الوطنية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بشكل وثيق في العملية من أجل مساعدة الأشخاص المعنيين بعمليات تسوية الوضعية القانونية ●

الصباح
يومية مغربية شاملة

الحكومة تبدأ تسوية وضعية 40 ألف أجنبي

تهم أجانب يتحدرون من دول إفريقيا جنوب الصحراء والمصابين بأمراض خطيرة وطالبي اللجوء

4229_3

تطلق الحكومة في الفترة الممتدة بين فاتح يناير المقبل و31 دجنبر من العام المقبل، عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، سواء تعلق الأمر بأجانب متزوجين بمغاربة على الأقل لمدة سنتين، أو أجانب يربطهم عقد زواج بأجانب لا يقل عن أربع سنوات، علاوة على من يتوفر منهم على عقود عمل فعلية لسنتين، أو من أدلى بوثائق تؤكد إقامته بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

وسيستفيد من هذه الإجراءات، فضلا عن الأطفال المتحدرين من إحدى الزيجات سالفة الذكر، حوالي 850 شخصا من طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

وفيما نبه محمد حصاد، وزير الداخلية، في مداخلته خلال ندوة صحافية، مساء أول أمس (الاثنين) بسلا، خصصت للإعلان عن إطلاق عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، إلى وجود ما بين 25 ألف و40 ألف مهاجر يقيمون بصفة غير شرعية على التراب المغربي، "أغلبهم يتحدرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء"، اعتبر عملية التسوية الاستثنائية "قرارا سياسيا للمغرب، تندرج في إطار الإرادة القوية التي عبر عنها المغرب لمعالجة إشكالات الهجرة".

وذهب الوزير إلى تأكيد أن الإجراءات المعتمدة لإثبات إقامة المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب تبقى أكثر مرونة من تلك التي تعتمدها بلدان أوربية في هذا المجال، مبرزا أن المهاجرين الذين ستتم تسوية وضعيتهم سيتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها المغاربة.

وأوضح أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال الندوة ذاتها أن الإجراءات المتخذة في إطار هذه العملية تجسد رؤية مستقبلية عميقة للعلاقات الإنسانية، وتعبر عن شجاعة في التعامل مع إشكالية ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، مشيرا إلى أنها تحظى بالأولوية في السياسة الوطنية للهجرة، مذكرا في الإطار ذاته بسياق اعتماد هذه الإجراءات الذي تلا التوجيهات الملكية للإسراع بوضع وتفعيل إستراتيجية ومخطط عمل ملائمين لحل إشكالية الهجرة، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة، بعد اطلاع جلالته على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

ومن جانبه، أبرز الهيبة أن هذه العملية الاستثنائية سيتم دعمها بإطار قانوني ومؤسساتي جديد من خلال تأهيل التشريع في قضايا الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر وفق مقاربة شمولية إنسانية وحقوقية مبنية على مقتضيات الدستور الجديد، ليذكر محمد اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن المغرب أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة شمولية في مجال حماية المهاجرين وطالبي اللجوء، مبرزا أن هذه السياسة الإنسانية "غير المسبوقة" ستعمق البعد الإفريقي للمغرب.

هجر المغلي

مهاجرون أفارقة في مسيرة سابقة بالرباط (أرشيف)

العلم

تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين

هل تتوفر الحكومة على المعطيات والمؤهلات الكافية لتلبية حاجيات 30 ألف مهاجر مقيم بالمغرب؟

يواجه المغرب كعدد كبير من الدول التي عرفت ظاهرة الهجرة مثل إيطاليا وإسبانيا في وقت سابق حينما كانتا بلدي عبور قبل أن تصبحا بلدي استقرار مشاكل عويصة بسبب عدم الاستقرار المادي والقانوني لهذه الظاهرة التي لم تعد عابرة بل أصبحت هيكلية وأصبح وجود هؤلاء المهاجرين واقعا دائما يتطلب تدخلا عاجلا للدولة لمعالجة مشاكل هؤلاء في مجالات الصحة والتعليم والإقامة.

وتقدر الإحصائيات الى أن هناك أزيد من 30 ألف مقيم غير شرعي وهي إحصائيات غير محينة في حين أن الرقم الحقيقي لهؤلاء غير معروف مادامت ليست هناك آلية للتعرف على عددهم.

وكانت أعلى هيئة في البلاد قد قررت إعطاء الأولوية لهذه الفئة خاصة في مجال حقوق الإنسان انسجاما مع المواثيق الدولية في مجال الهجرة التي يلتزم بها المغرب والتي تحتم عليه سن قوانين واتخاذ اجراءات تؤكد وفاءه بالتزاماته الدولية... وفي هذا الصدد قررت الحكومة المغربية إطلاق «عملية استثنائية» لتسوية أوضاع الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية في البلاد تمتد من الأول من يناير الى 31 ديسمبر 2014.

وقال السيد أنيس بيرو الوزير المكلف بالجالية المغربية في الخارج والهجرة في مؤتمر صحفي أول أمس الإثنين، انه سيتم إنشاء «مكاتب للأجانب» تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل إقليم بالمغرب من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية. كما سيتم انشاء «لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الانسان».

وستهم هذه العملية الاستثنائية الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج، والأجانب الذين لديهم عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب الذين يقدمون ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فضلا عن الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب المغربي.

وأكد البيان أنه ستتم أيضا تسوية وضعية طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ويبلغون نحو 850 شخص.

وهذه الخطوة وإن كانت خطوة لابد منها في اتجاه الاعتراف بحقوق المهاجرين الموجودين فوق تراب المغرب فإنها تتطلب الكثير من اليقظة حتى لايتكرر ما وقع في بلدان سبقتنا في هذا المجال ومن بينها تدفق مزيد من المهاجرين إلى المغرب للإستفادة من هذه التسوية سواء بهدف البقاء نهائيا بالمغرب أو البقاء مؤقتا في انتظار العبور إلى الضفة الأخرى

لذلك فالحكومة المغربية مدعوة الآن إلى السير في هذا الاتجاه واستخلاص الدروس من تجارب الدول السابقة في هذا المجال خاصة فرنسا واسبانيا الجارتان اللتان واجهتا هذه القضية والتي كان المهاجرون المغاربة يشكلون فئة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الموجودين فوق أراضيهما. وما ينتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية وحملات عنصرية كان هؤلاء ضحية لها.

الصبار: المغرب عاش "ربيعاً نَاعما"..

هسبريس . و.م.ع
الأربعاء 13 نونبر 2013 - 12:00
قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب عاش "ربيعا ناعما" بدون انزلاقات وبدون خسائر مادية بخلاف الوضع في بعض الأقطار الأخرى.. وأوضح، في كلمة خلال مباحثاته مع ماجد بن علي النعيمي، وزير التربية والتعليم في مملكة البحرين، أن "الإرادة السياسية للملك، ووعي المجتمع المدني والفاعلين السياسيين، جعل من التجربة المغربية في مجال الإصلاحات السياسية، خاصة المرتبطة بحقوق الإنسان، نقطة مضيئة في العالم العربي والإسلامي".
واعتبر الصبار أن "المنجزات التي حققها المغرب في مجال الحقوق السياسية لا ينبغي أن تحجب بعض النواقص وبعض الإشكاليات التي تقتضي المزيد من الجهد، خاصة على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تقتضي توفير مبالغ مالية مهمة"، مذكرا بأن "المغرب أصبحت له أعراف وتقاليد في التظاهر السلمي والاحتجاج«

http://hespress.com/permalink/93749.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

المغرب يعلن 2014 سنة لتسجيل المهاجرين غير القانونيين بالمغرب

على خلفية توجيهات الملك ببلورة سياسة شاملة متعددة الأبعاد لقضايا الهجرة بالمملكة

- في حفل بمقر الخارجية حضره السفراء الأفارقة المعتمدون بالمغرب
- الرباط تسوي وضعية 850 مهاجر إفريقي بتزامن مع التصويت على عضويتها بمجلس حقوق الإنسان

الأخبار 15/306

في خطوة لتكريس التقارب المغربي الإفريقي اتخذ المغرب قرارا بالتأشير على تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين المنحدرين من إفريقيا والذي تتوفر فيهم شروط الإقامة المنصوص عليها. وقد تم حفل التوقيع على هذا البروتوكول الهام في مقر وزارة الخارجية بحضور وزير الخارجية صلاح الدين مزوار والوزيرة المنتدبة في الخارجية مباركة بوعيدة والسفراء الأفارقة المعتمدين بالمغرب. وجاءت تسوية أوضاع المهاجرين الأفارقة في المغرب بالتزامن مع التصويت على عضوية المغرب بمجلس حقوق الإنسان، لكن الخطوة تتخذ بحسب مصدر رسمي أبعاد أكبر إذ ترسخ العمق الإفريقي للمغرب والتقارب الذي تجسده سياسة الملك محمد السادس لفائدة تعزيز العلاقات بين المغرب وبلدان القارة السمراء.

وستتم تسوية وضعية طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين بالمغرب ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون 850 شخصا)، وقد شكلت لجنة خاصة لهذا الغرض تحت إشراف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان من أجل تأهيل التشريع الوطني المتعلق بقانون اللجوء والإقامة وحقوق الأجانب المهاجرين والاتجار في البشر، وتأتي هذه الإجراءات الوزارية الأخيرة في ظل تنامي أعداد المهاجرين الأجانب الذين اتخذوا من المغرب بلدا للاستقرار في وقت كان فيه بلدا للعبور، وهي الوضعية التي جعلت الملك محمد السادس يترأس في 10 شتنبر 2013 بالقصر الملكي بالدار البيضاء، جلسة عمل، خصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، أصدر على إثرها الملك توجيهاته للحكومة للإسراع بوضع وتفعيل إستراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشان مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة بالمملكة ، بما من شانه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي.

وكانت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة أعلنت عن تنظيم عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب على امتداد 2014، وأشار بلاغ وزاري أنه سيتم إحداث (مكاتب للأجانب) تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم بالمملكة من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية، إلى جانب «إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، يشير البلاغ الوزاري، موضحا أن هذه العملية الاستثنائية خاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين في وضعية غير قانونية، وستهم الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، حسب البلاغ الوزاري.

محمد الصبار..المغرب عاش ربيعا مغربيا ناعما بدون انزلاقات وبدون خسائر مادية

و.م.ع
13.11.2013
h1108
شارك
محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان | أرشيف
أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن" المغرب عاش ربيعا مغربيا ناعما بدون انزلاقات وبدون خسائر مادية و ذلك بخلاف الوضع في بعض الأقطار العربية الأخرى". وأوضح الصبار في كلمة خلال مباحثاته أمس الثلاثاء بالرباط مع السيد ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم في مملكة البحرين أن الإرادة السياسية لجلالة الملك، ووعي المجتمع المدني والفاعلين السياسيين جعل من التجربة المغربية في مجال الإصلاحات السياسية خاصة المرتبطة بحقوق الإنسان نقطة مضيئة في العالم العربي والإسلامي.

واعتبر السيد الصبار أن المنجزات التي حققها المغرب في مجال الحقوق السياسية لا ينبغي أن تحجب بعض النواقص وبعض الإشكاليات التي تقتضي المزيد من الجهد خاصة على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تقتضي توفير مبالغ مالية مهمة،مذكرا بأن المغرب أصبحت له أعراف وتقاليد في التظاهر السلمي والاحتجاج. وأكد بهذا الخصوص أن المغرب على أتم الاستعداد لوضع تجربته في مجال حقوق الإنسان وخبرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأجهزته الجهوية رهن إشارة مملكة البحرين التي تباشر بشكل متصاعد إصلاحات واعدة في العديد من المجالات، مذكرا بالاختصاصات الجديدة التي يمارسها المجلس بمقتضى الدستور الجديد وبالتقارير الموضوعاتية التي أعدها في قضايا ترتبط بأوضاع السجون ومستشفيات الأمراض النفسية والعقلية وما تطرحه هذه المؤسسات من مشاكل تتعلق بضعف التأطير.

ومن جهته قال السيد النعيمي أن مملكة البحرين تنظر بعين الاحترام والتقدير للتجربة المغربية في مجالات التربية والتعليم وتكريس ثقافة حقوق الإنسان، مشيدا بالعلاقات الأخوية التي تجمع عاهلي البلدين اللذين يتطلعان إلى تعاون أكبر في عدد من المجالات. وذكر بأن مملكة البحرين باشرت منذ وقت ليس باليسير سلسلة من الإصلاحات بطريقة تشاركية مع جمعيات المجتمع المدني وجعلت من حقوق الإنسان والمواطنة مواد إجبارية في برامجها التعليمية في القطاعين الخاص والعام. وأعرب السيد النعيمي عن أمله في أن تمكنه لقاءاته مع المسؤولين المغاربة عن قطاعات التربية والتعليم والتعليم العالي من الاطلاع على التجربة المغربية في المجالات البيداغوجية والتكوينية وأن يتم استثمارها في مملكة البحرين لما فيه خير وفلاح الطالب والمواطن البحريني على وجه العموم.

http://www.menara.ma/ar/2013/11/12/878893-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html

من المغرب يوم احتجاجي للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين بالرباط الخميس

0

تاريخ النشر : 13-11-2013

الرباط – دنيا الوطن

في إطار أنشطتها الاحتجاجية إثر وفاة المعتقل الإسلامي محمد بن الجيلالي – رحمه الله تعالى – جراء الإهمال الطبي الممنهج والمتعمد .وبموازاة مع خوض المعتقلين الإسلاميين بعدد من السجون لإضراب مفتوح عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم و احتجاجا على الأوضاع المأساوية والكارثية التي يعيشونها من إبعادٍ لهم عن عائلاتهم ووضعهم وسط معتقلي الحق العام وهضم لحقوقهم السجنية وحملات استفزازية يقودها المسؤول عن الأمن والمنشئات بمندوبية السجون عبد العاطي بنغازي . تعتزم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تنظيم ثلاث وقفات احتجاجية بالرباط تحت شعار :

كفى قتلا وتشريدا وهضما لحقوق المعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية

وذلك يوم الخميس 14 نونبر 2013 وفق البرنامج التالي :

الوقفة الأولى : أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الساعة العاشرة صباحا .

الوقفة الثانية : أمام وزارة العدل والحريات على الساعة الحادية عشر والنصف صباحا .

الوقفة الثالثة : أمام البرلمان على الساعة الواحدة زوالا .

وعليه تدعو اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين كافة المهتمين من عوائل ومعتقلين سابقين ومساندين وحقوقيين للمشاركة في هذا اليوم الاحتجاجي .كما تدعو كافة المنابر الإعلامية الحرة والنزيهة للحضور لتغطية هاته الوقفات .

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/13/458424.html

سلفيون يصرخون بالشارع: لقد قتلوا محمد بن الجيلالي..

تم إنشاءه بتاريخ الإثنين, 11 تشرين2/نوفمبر 2013 10:38كتب بواسطة: هسبريس

هسبريس – رشيد البلغيتي

الاثنين 11 نونبر 2013 - 02:34

توارت أصوات ناقوس "الكرابة" أمام أصوات الشعارات و ترك الحمام، في ساحة محمد الخامس بالدار البيضاء، مكانه لعشرات النساء المنقبات و الطفلات المحجبات و رجال أسدلوا لحاهم و قصروا ثيابهم و أطلقوا العنان لغضبهم الذي حمله الميكروفون الى شارع لالة الياقوت و أقواس المحكمة المقابلة لمكان تظاهرهم و الشاهدة على مظلوميتهم، كما يقولون.

كانت الساعة تشير الى الخامسة من مساء الأحد حين اصطف سلفيو البيضاء مصحوبين بعوائلهم و أسر عدد من المعتقلين في ملفات مرتبطة بقانون مكافحة الإرهاب حاملين لافتاتهم المنددة و الغاضبة مما وصفته "اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" بالإهمال المتعمد الذي قضى على إثره المعتقل محمد بن الجيلالي نحبه في أحد سجون المملكة.

موت المعتقل الإسلامي الذي يبلغ من العمر 62 سنة، بمستشفى محمد الخامس، يوم الثلاثاء 5 نونبر بسجن تولال 2 بمكناس، جاء "جراء إهمال طبي تعرض له الشيخ منذ اعتقاله الظالم سنة 2003" هذا ما توحد عليه السلفيون الذين أدلوا بتصريحاتهم لهسبريس.

جمال غنمي، المعتقل السابق على خلفية اتهامه بإضرام النار عمدا بمناسبة أحد الأعراس، قال أن وقوفه بساحة الحمام، كما يسميها البيضاويون، جاء نتيجة الاهانة التي لحقته بعد وفاة "رجل مسن مريض داخل أسوار الزنزانة التي دخلها ظلما و عدوانا و لم يبرحها الا و هو جثة هامدة". علامات التأثر كانت بادية على غنمي، زوج أرملة المعتقل الميلودي زكرياء، و الذي طلب أن "يقبل الله الشيخ بن الجيلالي شهيدا".

يستمر جمال غنمي في حديثه لهسبريس عن تجربته المريرة مع السجن الذي قضى فيه ست سنوات بلياليها و مع حديثه تستمر الشعارات الغاضبة المصحوبة بالتكبير.

الذكور في ميمنة الوقفة و النساء في ميسرتها، ملفوفات في ثوبهن الأسود و محروصات من الخلف بشريط أصفر يمسك على طرفيه عضوين من اللجنة المنظمة للوقفة منعا كل اختلاط. الكل واقف بنظام و انتظام على شكل خط مستقيم، كما هي عادة الاسلاميين في احتجاجهم، و بين أيديهم صور المعتقل الراحل و لافتات وضع في إحداها صورة للمقرر الأممي الخاص بقضايا التعذيب، خوان ماندیز، و الى جانب الصورة فقرة من تقريره الأخير حول المغرب تقول "التعذيب ممنهج في حالات المعتقلين المغاربة على خلفية قضايا الإرهاب".

المحتجون لازالوا يحفظون لحفيظ بنهاشم، مندوب السجون المقال، الكثير من الذكريات غير الطيبة، فقد وضعوا رسوما كاريكاتيرية تظهر رجالا بلباس عسكري يجلدون مساجين عراة ملتحين و يأمرونهم ناهرين: "قول باع... قول عاش الملك" و الى جانبهم رجل معصب العينين يحمل يافطة كتب عليها ""CNDH، في إشارة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة الى صورة بنهاشم الملتصقة بصورة منسوخة من إحدى الجرائد الوطنية، حيث يوجه عبد الاله بنكيران، أمين عام حزب العدالة و التنمية، نداء للملك من أجل إعادة النظر في الملفات القضائية المرتبطة بأحداث 16 ماي، في تصريح صحفي سابق.

لا وجود لرجال الأمن بزي رسمي، يتناول إدريس مساوي الكلمة، و هو المعتقل السابق على خلفية أحداث البيضاء الدامية، و يوجه رسائل دعوية للحاضرين بالقول أن السجن الكبير هو "الجدران التي تفصل الناس عن الله ، سبحانه و تعالي، و تمنعهم من ارتقاء سلم العبودية ابتغاء لمرضاته". كلام مساوي لم تغب عنه رسائل "تبرئة الذمة" حيث قال "نحن إخوانكم و لا ننظر اليكم كجماعة أخرى و لا نبغي لكم و للوطن غير الخير فالمؤمنون إخوة..".

تُلِيَ بيان المحتجين بعد كلمة وعظ و ترانيم نشيد يحفظه الحاضرون، عن ظهر قلب، بمعية منشد ذو صوت رخيم. في البيان و صف للحالة الصحية للشيخ المقعد الذي وافته المنية و مسار تنقيله من معتقل الى آخر "كان آخرها ترحيله من سجن بوركايز بفاس الى تولال 2 بمكناس بشكل تعسفي على يد مدير الأمن و المنشآت، الجلاد القديم الجديد، عبد العاطي بنغازي و رميه في زنزانة مليئة بمعتقلي الحق العام دون أدنى رعاية طبية" يقول البيان.

طوى السلفيون لافتاتهم و جمعوا أسلاك ميكروفونهم و تأبطت النساء صور فقيد أو سجين و توزع المجتمعون في مظاهرة "الوفاء لروح محمد بن الجيلالي" تاركين الفضاء لصوت ناقوس "الكراب" و حمام لاهث وراء حبة قمح يجود بها خلان ضربوا الموعد قرب نافورة ساحة استبدلت اسم السلطان باسم طير الحمام الذي رمز دوما للحرية

http://www.menara.ma/ar/2013/11/12/878893-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

لقاء خاص مع الأستاذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان (خريبكة – بني ملال)

هيئة التحرير | بتاريخ 21 أكتوبر, 2013

تحدث الأستاذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في هذا الحوار الذي أجراه معه موقع خريبكة 24 في عدد من النقط التي تهم حقوق الانسان بالجهة من خلال عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان خريبكة- بني ملال ،ابتداء بتأسيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان وتوضيح طبيعة اختصاصاتها وهيكلتها وعلاقتها بالمؤسسة الأم " المجلس الوطني " و بالفاعلين الحقوقيين والجمعويين محليا و كذا طبيعة الملفات التي عملت عليها اللجنة خلال هذه المدة ،ابتداءا من المتابعة الاستباقية و البعدية للأحداث الاحتجاجية التي عرفتها الجهة (خريبكة –خنيفرة – بني ملال...) ، التعامل مع الشكايات الفردية والجماعية ، الشراكات والندوات والأنشطة التي نظمتها لتعزيز ثقافة حقوق الانسان وكذا التقارير الموضوعاتية التي أنجزتها (وضعية السجون – تعاطي السلطات مع قانون الجمعيات – برنامج الدعم المدرسي تيسير ..)

الأستاذ علال البصراوي ناشط حقوقي ومحامي معروف بمدينة خريبكة ، انضم للجمعية المغربية لحقوق الانسان في بداية الثمانينات بمدينة مراكش خلال دارسته الجامعية في الحقوق ،ليلتحق بفرع نفس الجمعية بمدينة خريبكة لعشر سنوات ، قبل أن يلتحق لاحقا بإطارات حقوقية أخرى ،الأستاذ البصراوي عضو أيضا في عدد من الإطارات المهنية والجمعوية (المحامين الشباب – نقابة المحامين – منظمة حريات الإعلام والتعبير ...) ،تم تعيينة على رأس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ،النواة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان التي تتولى تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة انتهاك حقوق الإنسان بها، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة .

http://khouribga24.com/k24-ar/?p=29284 l

صحيفة الناس

خطة استثنائية غير مسبوقة يكشف عنها حصاد وبيرو وستطبق خلال العام المقبل

تسوية أوضاع الأجانب المقيمين بالمغرب بصورة غير قانونية

ما بين 25 و40 ألف مهاجر غير شرعيين يقيمون في المغرب أغلبهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

إعمال سياسة وطنية جديدة للهجرة ترتكز على مقاربة حقوقية قائمة على مقتضيات الدستور وتنسجم مع الالتزامات الدولية للمغرب

محمد حجيوي

أعلن محمد حصاد، وزير الداخلية عن عزم الحكومة الشروع في تسوية وضعية المهاجرين المقيمين في المغرب بصفة غير قانونية خلال العام المقبل، في إطار عملية استثنائية تروم تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة، موضحا انه بموجب هذه العملية ستتم تسوية وضعية نحو 850 من طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين ومنحهم حق الإقامة، بالإضافة إلى المهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية والذين تتوفر فيهم مجموعة من الشروط.

واجمل حصاد هذه الشروط، أول أمس الإثنين، بمدينة سلا خلال ندوة صحفية مشتركة مع أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة بالخارج وشؤون الهجرة، في إطار عملية استثنائية في مدة الإقامة في المغرب، بالإضافة إلى الذين دخلوا المغرب بصفة قانونية بواسطة تأشيرة لمدة ثلاثة أشهر وقرروا البقاء وعدم العودة إلى بلدانهم، وحدد وزير الداخلية عدد هذه الفئة من المهاجرين في حوالي 20 الف أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء.

كما تشمل هذه العملية الاستثنائية، يقول أحمد حصاد في هذه الندوة التي حضرها الشرقي اضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، والمحجوب الهيبة المنوب الوزاري لحقوق الإنسان، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، (تشمل) المهاجرين غير الشرعيين والذين بإمكانهم إثبات وجودهم في المغرب لمدة من الزمن سواء من خلال شهادة تسجيل أبنائهم في المدرسة أو شهادة طبية سبق أن حصلوا عليها أو وصل الكراء أو وثيقة بريدية أو بنكية تثبت تلقيهم أو بعثهم لحوالة مالية، أو كانوا مسجلين لدى المصالح الأمنية لأي سبب من الأسباب، مشيرا إلى أن الإجراءات التي سيتم اعتمادها لإثبات إقامة المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب ستكون اكثر مرونة من تلك المعتمدة في بلدان أوروبية في هذا المجال، وأن المهاجرين الذين سيتم تسوية وضعيتهم سيتمتعون بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المغاربة.

ويتوقع محمد حصاد أن يتقدم لطلب تسوية الوضعية القانونية ما بين 25 و40 الف مهاجر غير شرعيين يقيمون في المغرب أغلبهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مشددا على أن هذه العملية الاستثنائية والغير مسبوقة نابعة من قرار سيادي للمغرب وتندرج في إطار الإرادة القوية التي عبر عنها جلالة الملك لمعالجة إشكالات الهجرة.

من جانبه، اكد أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أن الإجراءات المعلن عنها في إطار هذه العملية الاستثنائية الرامية إلى تسوية وضعية المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية، تجسد رؤية مستقبلية عميقة للعلاقات الإنسانية وتعبر عن شجاعة في التعامل مع إشكالية ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات العملية تندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة والتي ترتكز على مقاربة حقوقية قائمة على مقتضيات الدستور الجديد للمملكة وتنسجم مع الالتزامات الدولية للمغرب.

وفي ذات السياق، اعلن انيس بيرو عن إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حالة رفض أي طلب لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين التي ستهم الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة، والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب، والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، بالإضافة إلى الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج المذكورة سلفا.

وبدوره، أفاد المحجوب الهيبة المنوب الوزاري لحقوق الإنسان أن هذه العملية الاستثنائية سيتم دعمها بإطار قانوني ومؤسساتي جديد من خلال تأهيل التشريع المتعلق بالهجرة واللجوء والاتجار بالبشر وفق مقاربة شمولية تقوم على احترام حقوق الإنسان ومرتكزة على مقتضيات الدستور الجديد.

وقال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان «إن المغرب بعد أول بلد من بلدان الجنوب الذي يبلور سياسة شمولية في مجال حماية المهاجرين وطالبي اللجوء»، مشيرا إلى أن هذه العملية التي وصفها بـ «الغير مسبوقة»، ستعمق البعد الإفريقي للمغرب.

وكانت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، قد أعلنت خلال هذه الندوة، عن عزمها إحداث «مكاتب للأجانب» تتوفر على الوسائل البشرية واللوجيستية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم بالمملكة من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية، مؤكدة على أن هذه العملية ستتم بتنسيق تام مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي لبلي

خطة مغربية جديدة للاعتراف بالمهاجرين غير الشرعيين

"عملية استثنائية" للاعتراف بالمهاجرين معظمهم من دول جنوب الصحراء ■ عددهم في المغرب ما بين 25 و45 ألف شخص

2135

الرباط: عبد الرحيم العسري

قال محمد حصاد، وزير الداخلية إن المهاجرين المقيمين في المغرب بطريقة غير قانونية، يجب أن يبرهنوا على وجودهم في المغرب من خلال الإثبات بدليل موثق بين تاريخ الإقامة من أجل الاستفادة من العملية الاستثنائية الخاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين، إما عن طريق شهادة مدرسية أو تكوين في المعاهد، أوشهادة طبية، أوتحويلات بنكية، أوكراء منزل أو شراء أو أي وثيقة إدارية تحترم الشروط المعتمدة في هذا المجال.

وفي جوابه عن المعايير المعتمدة لمساعدة المهاجرين للاندماج في المغرب، أورد أن المغرب سيمنحهم الحقوق نفسها المخولة للمواطنين المغاربة، ولن تكون هناك أي حملات ممنهجة لمحاربة المهاجرين المقيمين في المغرب. وأضاف حصاد، أن حوالي ألفا من المهاجرين السوريين وصلوا إلى المغرب في الفترة الأخيرة، وأن عدد المهاجرين السريين في المغرب يقدر ما بين 25.000 و45.000 مهاجر من مختلف الجنسيات.

وفي السياق ذاته، أبرز المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، في مؤتمر صحافي قدمه أنيس بيرو، وزير الجالية، خلال الإعلان عن تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة، أول أمس (الاثنين) في النادي الملكي للبيخوت (أبو رقراق) في سلا، أن هذه المقاربة ستكون شمولية تراعي كل التدخلات بين العناصر الثلاثة، من طالبي اللجوء والهجرة والاتجار الدولي في البشر. وستعتمد الدولة مقاربة حقوقية لملف اللاجئين، مبنيا على مقتضيات الدستور الجديد، خصوصا المادة 30 التي تنص على أن معايير منح صفة لاجئ تحدد بموجب قانون.

وتهدف هذه الإجراءات العملية إلى تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء المعترف بهم من ممثلية المفوضية السامية للاجئين في المغرب (حوالي 850 شخصاً، نسبة مهمة منهم من الأطفال)، وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين في وضعية قانونية لكل الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة، والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، والأجانب المتزوجون من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية في المغرب، والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، والأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج سالفي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لمدة لا تقل عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم في المغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة. بالإضافة إلى الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

وتنطلق هذه العملية الاستثنائية للتسوية القانونية من فاتح يناير 2014 إلى 31 دجنبر 2014، وسيحدث لهذا الغرض "مكاتب للأجانب"، تتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم في المملكة من أجل التسلم والتأشير على طلبات تسوية الوضعية القانونية. كما سيتم إحداث لجنة وطنية للطعن بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وستجرى هذه العملية بتعاون وثيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وستمكن هذه الإجراءات من تسهيل التمدرس للأطفال القاصرين المقيمين في المغرب، وقد أصدرت في هذا الصدد، وزارة التربية الوطنية بتاريخ 9 أكتوبر 2013 وبتوصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دورية لتسهيل ولوج هؤلاء الأطفال للتعليم المدرسي المغربي. وسيتم أيضا، تأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي للجوء والإقامة وحقوق الأجانب والاتجار في البشر، وقد أحدثت لهذا الغرض لجنة مؤقتة بين قطاعية تقودها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وأشار الوزير المكلف بالجالية أن المبادرة الملكة المتعلقة بشؤون الهجرة، لاقت ترحيبا دوليا من قبل حكومات وممثليات دبلوماسية من مختلف القارات، ومن منظمات دولية وهيات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومن قبل هيات المجتمع المدني المختصة في دعم المهاجرين واللاجئين. وفي هذا الصدد، استقبل المغرب تهنئات دول عديدة مثل نيجيريا، والسنغال، وبوركينافاسو، والغابون، وفرنسا، وأميركا والاتحاد الأوربي، ومنظمة الأمم المتحدة، ومن مختلف العاملين في قطاع الهجرة، حيث أشار "بان كيمون" إلى أن "الأمم المتحدة تشجع الحكومة المغربية للعمل بشكل وثيق معها من أجل ضمان ولوج جميع المهاجرين للعدالة والحماية من شتى أشكال الاستغلال والعنف، وكذا تمتعهم بحقوقهم الأساسية..."

وأوضح أنيس بيرو خلال العرض الذي قدمه، أن هذه الإجراءات تنم عن إرادة ملكية قوية تجسد الانخراط الراسخ والموصل لجلالة الملك في حماية حقوق الإنسان، وعن رؤية مستقبلية عميقة للعلاقات الإنسانية، وعن شجاعة في التعامل مع إشكالية ذات أبعاد متعددة (اجتماعية، وافتصادية، وسياسية وثقافية...)، وأن الخطة الجديدة تنم عن إرادة حقيقية صادقة وفعالة، صاحب فيها القول

ندوة صحفية أثناء الإعلان عن العملية الاستثنائية الخاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين (أرشيف)

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

الندوة الصحافية حول خطة تسوية أوضاع المهاجرين السريين عقدت في «مكان سري»

1/35

الرباط: عبد الرحيم العسري

كان معظم الصحافيين يتساءلون عن مكان انعقاد الندوة التي سيتم فيها الإعلان عن التوجيهات الجديدة للمغرب في مجال سياسة الهجرة وتسوية أوضاع المهاجرين، حيث عقدت ولأول مرة في تاريخ الندوات واللقاءات الصحافية الحكومية في مكان بدا غير مألوف ومعتاد على ضفة نهر "أبو رقراق"، حيث واجه الصحافيون مشقة للوصول إليه.

"النادي الملكي للبيخوت" على ضفة النهر في سلا، يعد مكاناً هادئاً وجميلاً يطل على النهر، وعلى القوارب الصغيرة الموجودة فوق مياهه، وربما اختيار الوزراء لهذا المكان للإعلان عن السياسة الجديدة في مجال الهجرة لم يكن محض صدفة، بل ينسجم مع طبيعة المكان الذي يرتبط إلى حد ما بعوالم الهجرة السرية، طالما أن المهاجرين ينتقلون بقوارب مهترئة للوصول إلى الجنة الأوربية.

جابت سيارة الأجرة الصغيرة معظم شوارع سلا للبحث عن مكان الندوة، وبعد السؤال والاتصال، تمكنا من الوصول إلى نادي البيخوت الذي يختبئ وراء فندق "الدوليز" ومطعم "ماكدونالز"، وهو أحدث مطاعم هذه السلسلة في المغرب. شارع النادي لا تمر أمامه إلا بعض السيارات، والسمة البارزة هي خفوتُ وسكونٌ في حركة السير في الشارع.

امتلأت القاعة المخصصة للندوة الصحافية عن آخرها بالصحافيين الذين يمثلون وسائل إعلام وطنية ودولية، بعدما دخل أنيس بيرو، وزير المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة رفقة محمد حصاد وزير الداخلية، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحجوب الهيبة، الوزير المنتدب المكلف بحقوق الإنسان، لعرض النقاط الرئيسية للخطة المغربية المتعلقة بمجال الهجرة.

ولكن قبل أن يبدأ الحديث، تجمع المصورون حول المنصة ومقدمة القاعة وغطت معداتهم المنصة، وقاعة الترجمة الفورية الموجودة في الخلف لتسهيل عملية الترجمة للصحافيين الأجانب، مما حجب المنصة بالكامل عن الحضور الموجود في القاعة.

في كثير من الأحيان أصبح الزملاء المصورون يثيرون استياء المنظمين والمدعوين في مختلف الأحداث، وهو ما عبر عنه عبدالإله بن كيران، رئيس الحكومة في كثير من الأحيان، حيث قال في إحدى اجتماعات الأغلبية لمناقشة القانون المالي، إنه ينزعج منهم لكنه يحبهم.

وقال أحد الصحافيين الذين حضروا الندوة "من حق المصور التقاط الصور والاقتراب إلى المنصة للحصول على صور ذات جودة عالية، ولكن في الوقت نفسه لا يجب أن يكون ذلك على حساب هدوء القاعة والتركيز".

أحد القائمين على تنظيم الندوة الصحافية تدخل ليطلب من المصورين العودة إلى خلف القاعة إنسياح المجال للصحافيين لمتابعة أشغال الندوة.

مداخلة أنيس بيرو سلطت الضوء على أهم الإجراءات التي اتخذها المغرب في مجال الهجرة، مذكرا بالسياق التاريخي والمبادرات الملكية وصولا إلى الخطوات العملية التي ستعطي للمهاجرين المقيمين في المغرب بطريقة غير شرعية، نفس حقوق وواجبات المغاربة. وبعد تفاعل الصحافيين مع عرض بيرو، بادر محمد حصاد إلى الإجابة عن أسئلة القاعة قبل أن ينسحب المجال إلى إدريس اليزمي والمحجوب الهيبة للتعليق على الموضوع.

وفي ختام مداخلة الوزير المكلف بالجالية، أخبر الحضور بأن هناك "كوكتيل" بإحدى قاعات النادي الملكي، التحق معظم الحاضرين بقاعة جميلة تطل على الوادي من خلف الزجاج وعلى نغمات الطرب الأندلسي الذي يرمز أيضا إلى الهجرة من زاوية أخرى. وعلى الرغم من أنه لم يكن عشاءً دسماً، إلا أنه تضمن مملحات ومقبلات وفواكه جافة، ومشروبات وبعض من شرائح اللحم المشوي، مع الشاي المغربي على نغمات الطرب الأندلسي، وهو ما أضفى على المكان جمالية واحتفالية متميزة.

المفارقة في اختيار مكان انعقاد الندوة الصحافية في ذلك النادي، الذي لا يعرفه كثيرون، تجلت أيضا عندما أراد قلة من الصحافيين الانصراف حيث وجدوا صعوبة كبيرة في توفر سيارة أجرة صغيرة، مما تطلب المشي لمسافة في شارع لا يمر منه إلا بعض السيارات.

قد يبدو من انعقاد هذه الندوة الصحافية في نادي البيخوت (أبو رقراق) في سلا أمراً عادياً، ولكن عندما يرتبط بسياسة الهجرة في مكان يوجد به زوارق، ويطل على نهر، ويبعد عن ضوضاء المدينة، يتبين أن المنظمين ربما أخطؤوا في اختيار المكان المناسب للإعلان عن الخطة المغربية "الاستثنائية" للاعتراف بالمهاجرين غير الشرعيين المقيمين في المغرب.

Aujourd'hui Le Maroc

Mohamed Hassad
Ministre de l'intérieur

Anis Birou
Ministre chargé des MRE et des affaires de la migration

Une opération lancée à compter de janvier prochain

40.000 sans-papiers à régulariser en 2014

6 - 30 46

La nouvelle politique migratoire a des priorités. Elles s'articulent autour de deux axes : la régularisation des demandeurs d'asile et celle des immigrés en situation réglementaire irrégulière.

DNCR à Rabat
Ahmad Salaheddine

Une grande opération de régularisation des sans-papiers sera lancée au début de l'année prochaine, a annoncé le ministre des MRE et de la migration au cours d'une conférence de presse animée lundi à Rabat en compagnie du ministre de l'intérieur, du ministre délégué de l'intérieur, du président du CNDH et du délégué interministériel aux droits de l'Homme. Cette campagne qui rentre dans le cadre de la mise en œuvre des orientations royales pour une nouvelle politique migratoire «globale et humaniste» et qui se poursuivra toute l'année, vise à assainir la situation règlementaire des 20.000 à 40.000 immigrés irréguliers qui vivent sur le sol marocain, a ajouté le ministre dont le département aurait changé de nom pour devenir le ministère des émigrés et de la migration. Pour Anis Birou qui l'a martelé à plusieurs reprises au cours de la réunion, ce nouveau pas sur la voie de la reconnaissance des droits des étrangers établis au Maroc montre que depuis le discours royal du 6 novembre 2013 qui a marqué le 38ème anniversaire de la Marche Verte, la question de l'émigration est entrée dans une phase d'accélération exponentielle. En fait, a-t-il précisé, c'est le temps de la concrétisation de la politique migratoire humaniste à laquelle SM le Roi a appelée dès le mois de septembre. Le ministre des émigrés et de la migration a en effet rappelé qu'après avoir pris connaissance du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la migration le 9 septembre, SM le Roi décide que la problématique migratoire *«doit être approchée de manière globale et humaniste, conformément au droit international et dans le cadre d'une coopération multilatérale»*.

Le lendemain 10 septembre, SM le Roi préside au Palais royal de Casablanca une séance de travail consacrée à l'examen des divers volets de l'immigration. *«Ce 11 septembre, et c'est l'objet de la réunion de ce soir, c'est déjà la mise en œuvre»*, a déclaré Anis Birou. A cela, a-t-il expliqué, plusieurs causes historiques : la tradition d'accueil qui caractérise les Marocains, le sentiment qu'ils ont que leur patrie a toujours été une terre de rencontre, et le fait que beaucoup d'entre eux ont émigré. *«En fait, a-t-il dit, l'émigration est un événement qui nous est familier, car bien des familles ont un parent émigré. L'émigration et ses problèmes nous savons ce que c'est car nous les avons vécus dans notre chair»*. C'est pourquoi, a-t-il ajouté, qu'en tête des fondements de la nouvelle politique migratoire se trouve la longue tradition d'immigration et d'accueil du Maroc. Les autres piliers en sont la nécessité d'approcher cette problématique de manière globale, humaniste et conforme au droit international dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée et l'élaboration d'une stratégie d'intégration globale intégrée.

La nouvelle politique a également été forgée en tenant compte de l'incapacité du Maroc à accueillir tous les migrants qui souhaitent s'y établir, le respect des droits des immigrés et la nécessité de lutter contre le trafic et la traite des êtres humains, a-t-il ajouté. Outre ces lignes fondatrices, a encore expliqué le ministre, la nouvelle politique migratoire a des priorités.

Elles s'articulent autour de deux axes : la régularisation des demandeurs d'asile et celle des immigrés en situation réglementaire irrégulière. Ces opérations qui débuteront au mois de janvier prochain pour s'étaler sur toute l'année 2014 intéresseront 853 demandeurs d'asile reconnus comme tels par le Haut-commissariat aux réfugiés (HCR) ou par le bureau des réfugiés et des apatrides relevant du ministère des affaires étrangères et de la coopération. Pour les immigrés en situation irrégulière, la régularisation concernera les conjoints de Marocains justifiant de 2 années de vie commune, les conjoints d'étrangers résidents réguliers pour peu qu'ils totalisent 4 ans de vie commune, les enfants issus de ces mariages, les étrangers ayant un contrat de travail d'au moins 2 ans, les immigrés ayant 5 ans de résidence ininterrompue et les immigrés atteints de maladie grave présents sur le territoire au 31 décembre 2013. Selon Anis Birou, l'opération qui sera menée en étroite collaboration avec le CNDH et la délégation interministérielle des droits de l'Homme comporte un mécanisme de concertation avec les ONG qui défendent les droits des migrants.

Elle sera confortée par la mise à niveau du cadre législatif et institutionnel de l'asile, du séjour des étrangers et de la lutte contre la traite des êtres humains. Il a rappelé que les enfants d'immigrés ont déjà droit d'accès à l'école. Pour réaliser cette opération qu'il a qualifiée d'exceptionnelle, le ministre a annoncé que des «bureaux des étrangers» seront créés dans les préfectures et les provinces *«pour recevoir et valider les demandes de régularisation»*. Selon les recoupements de ses services, il y aurait entre 20.000 et 40.000 immigrés irréguliers au Maroc, a affirmé le ministre de l'intérieur en réponse à une question d'ALM. Interrogé également par le journal sur la difficulté qu'il y a à apporter la preuve de son séjour, de son travail ou de son mariage quand on est un «sans-papier», Mohamed Hassad a estimé que les conditions mises par le Maroc à la régularisation est l'une des plus simples jamais édictées et que tout contrat de loyer, déclaration de perte ou de vol au commissariat de police, certificat médical... tiendrait lieu de preuve de la présence sur le territoire au moment de leur délivrance. Il a également déclaré que la régularisation donne aux immigrés les mêmes droits que les nationaux hormis l'électoral, *«soumis comme chacun sait au principe international de réciprocité»*. Il a conclu qu'aucun budget spécial n'a été alloué à l'opération et, a fortiori, qu'elle ne bénéficie d'aucune aide extérieure.

AL BAYANE

Immigration

Opération exceptionnelle de régularisation des immigrés en situation illégale

(Suite de la page 1) 1/12/2012

L'opération, qui marque une volonté de joindre les actes à la parole, est l'expression d' ''une civilisation ancestrale nourrie de valeurs de dignité, de solidarité et d'humanité et d'une approche des droits de l'Homme basée sur la nouvelle Constitution, l'Etat de Droit et les engagements internationaux'', a noté le ministre.

S'arrêtant sur les actions ayant précédé la mise en œuvre de cette opération, M. Birou a rappelé que SM le Roi Mohammed VI a pris connaissance, le 9 septembre dernier, du rapport thématique relatif à la situation des migrants et des réfugiés au Maroc, soumis au Souverain par le CNDH, avant de présider, le jour suivant une séance de travail consacrée à l'examen des divers volets relatifs à la problématique de l'immigration.

Cette réunion, a rappelé le ministre, avait fait suite à la présentation du rapport du CNDH, qui a confirmé que le Maroc n'est plus seulement un pays de transit, mais bel et bien un pays de résidence pour des migrants venus d'autres horizons.

L'initiative courageuse de régularisation de la situation des immigrés illégaux, a renchéri M. Birou, procède de la tradition millénaire du Royaume en matière d'immigration et d'accueil, de la nécessité d'approcher la problématique migratoire de manière globale et humaniste, -conformément au droit international et dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée-, ainsi que de la volonté d'élaborer une stratégie d'intégration globale et intégrée.

Le pas que le Maroc a franchi, suite aux Hautes orientations de SM le Roi, a été accueilli favorablement par les gouvernements et les chancelleries internationales, les organismes internationaux et onusiens, ainsi que par des ONG œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme ou de l'aide aux populations émigrées, a rappelé le responsable.

De son côté, le ministre de l'Intérieur a souligné que l'opération de régularisation constitue «une décision politique» que le Royaume a prise, et qui s'inscrit dans le cadre de sa forte volonté de traiter la problématique de la migration, notant que le Maroc compte entre 25.000 et 40.000 immigrés illégaux, venus majoritairement de pays subsahariens, mais également d'autres pays du monde.

M. Hassad a précisé que les conditions d'éligibilité à la régularisation «demeure plus flexibles et moins exigeantes» que celles imposées par d'autres pays d'accueil de migrants, assurant qu'une fois régularisés, les immigrés auront les mêmes droits et obligations que les Nationaux.

Pour sa part, le délégué interministériel aux droits de l'Homme a fait savoir que cette opération exceptionnelle sera appuyée par un nouveau cadre juridique et institutionnel à travers la mise à niveau de la législation relative à la migration, l'asile et la traite des êtres humains, selon une approche globale, humaniste et de droits de l'Homme fondée sur les dispositions de la Constitution.

M. El Hiba a noté que le Maroc s'est engagé à adopter une nouvelle politique migratoire conforme aux conventions internationales auxquelles il a adhéré, rappelant que le Royaume est le deuxième pays à ratifier la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille. Le Président du CNDH a, quant à lui, souligné que le Maroc s'engage dans un «tournant historique, puisqu'il est le premier pays du Sud à avoir adopté une politique relative aux migrants et demandeurs d'asile», ajoutant qu'un partenariat avec les organisations de la société civile est une condition sine qua non pour la réussite de cette opération.

AL BAYANE

Immigration illégale au Maroc

Opération exceptionnelle de régularisation des immigrés

11/8/2013

Dans le cadre de la mise en œuvre des Très Hautes Orientations Royales relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume, une opération exceptionnelle de régularisation de la situation des étrangers en séjour irrégulier au Maroc aura lieu du 1er janvier au 31 décembre 2014.

A cet effet, des «bureaux des étrangers» dotés de moyens humains et matériels adéquats seront créés au niveau de chaque préfecture et province du Royaume pour recevoir et valider les demandes de régularisation, a indiqué le ministère Chargé des Marocains Résidant à l'étranger et des Affaires de la Migration, dans un communiqué rendu public lundi lors d'une conférence de presse à Salé.

Une commission nationale de recours sera également instituée avec la participation du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), a ajouté le ministère, notant que l'opération exceptionnelle de régularisation concernera six catégories d'étrangers.

Il s'agit, précise le ministère, des étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune, des étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune, des enfants issus des deux cas susvisés, des étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins 2 ans, des étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc, et des étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.

Sa Majesté le Roi Mohammed VI a présidant au Palais Royal de Casablanca une séance de travail, consacrée à l'examen des divers volets relatifs à la problématique de l'immigration au Maroc.

Cette opération sera menée en étroite collaboration avec le CNDH et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Par ailleurs, il sera procédé également à la régularisation des demandeurs d'asile reconnus par la représentation du Haut-Commissariat aux Réfugiés au Maroc et le bureau des réfugiés et des apatrides relevant du Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération (environ 850 personnes).

Une commission ad hoc pilotée par la Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme a été constituée pour la mise à niveau de la législation nationale relative au droit d'asile, au séjour et droits des étrangers et à la traite des êtres humains.

Les associations nationales actives dans le domaine des Droits de l'Homme seront étroitement associées à cette démarche pour assister les personnes concernées par les opérations de régularisation.

Droits humains dans la gestion de la question migratoire

L'opération exceptionnelle de régularisation de la situation des étrangers en séjour irrégulier, annoncée lundi à Salé, exprime ''une volonté Royale claire, forte et déterminée marquant la centralité de la dimension droits de l'Homme dans la gestion des Affaires de la migration'', a indiqué le ministre Chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la Migration, Anis Birou. Cette démarche reflète aussi une vision prospective et profonde des relations humaines. C'est aussi une démarche courageuse pour approcher les différentes problématiques de la migration, a relevé le ministre lors d'une conférence de presse, en présence du ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad,

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Le Maroc muscle sa politique migratoire

- **La régularisation des sans-papiers dès janvier 2014**
- **Entre 25 et 40.000 clandestins concernés**
- **853 demandeurs d'asile vont aussi en bénéficier**

9-3/4150

UN mois après son entrée au gouvernement, Anis Birou a mis en place un dispositif de régularisation des immigrés clandestins. La population concernée par cette opération est comprise entre 25 et 45.000 immigrés illégaux, selon les estimations du ministre de l'Intérieur. Ce total comprend les Subsahariens mais aussi des immigrés en provenance de pays européens. L'opération de régularisation, qui comprend aussi pas moins de 853 demandeurs d'asile, intervient quelques semaines après l'ouverture du bureau des réfugiés et des apatrides à Rabat. Pour faire face à cette problématique, mise en lumière par le Souverain, le nouveau ministre en charge des MRE et des Affaires de la migration a concocté une batterie de mesures en collaboration avec le département de l'Intérieur, la délégation interministérielle et le CNDH. Normal quand on sait que c'est ce dernier qui a présenté au Souverain un état des lieux complet de la question migratoire avec un ensemble de recommandations.

Le nouveau ministre chargé des MRE et des Affaires de la migration, Anis Birou (à droite), accompagné de son collègue de l'Intérieur, Mohamed Hassad, annonçant la régularisation des immigrés clandestins (Ph. Bziouat)

En plus de l'ouverture de «bureaux des étrangers» sur l'ensemble du territoire pour étudier les demandes de régularisation des immigrés illégaux, le nouveau dispositif migratoire prévoit aussi de faciliter la scolarisation des enfants mineurs résidant au Maroc. Visiblement, ce chantier a déjà été lancé avec la publication en octobre dernier d'une circulaire du ministère de l'Education nationale visant à faciliter la scolarité des enfants d'immigrés étrangers. Surtout que jusqu'à l'année dernière, les enfants des immigrés étaient privés de scolarisation dans les écoles publiques. Ils étaient souvent pris en charge par des associations qui assuraient une éducation informelle, en attendant leur admission dans un établissement privé. Autre mesure phare: la refonte de la réglementation relative au droit d'asile, au séjour, aux droits des étrangers et à la traite humaine. Ce chantier sera mené par une commission ad-hoc, pilotée par la délégation interministérielle des droits de l'homme. Il faut aussi signaler que cette opération «exceptionnelle» va s'étaler sur une année à compter du 1er janvier prochain. Ce nouveau modèle de gestion de la problématique migratoire sera renforcé par la mise en place d'un mécanisme de concertation avec la société civile. Le délégué interministériel aux droits de l'homme, Mahjoub Al Hiba, a d'ailleurs considéré que la réussite de cette politique reste conditionnée par la collaboration avec les ONG.

Par ailleurs, ce nouveau mode de gouvernance de la question migratoire sera assorti de conditions d'entrée. Des critères d'éligibilité à la régularisation sont prévus. Mais ils seront «plus flexibles par rapport à ceux imposés dans certains pays comme la France», a affirmé Mohamed Hassad, ministre de l'Intérieur. En tout cas, une chose est sûre, «cette politique exprime une volonté royale claire, forte et déterminée marquant la centralité de la dimension humaine dans la gestion des affaires migratoires», a conclu Birou. D'autant plus que cette initiative était nécessaire ne serait-ce que pour faire taire les mauvaises langues qui pointaient l'usage de violence contre les immigrés subsahariens. Sur ce point, le ministre chargé des MRE et des Affaires de la migration a été on ne peut plus clair: «Ce dispositif global et intégré reflète l'approche humaniste du Royaume». D'ailleurs, il a assuré que l'objectif de cette nouvelle politique est de «garantir la sécurité des immigrés, et leur accorder les mêmes droits que les nationaux».❑

Hajar BENEZHA

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Les immigrés éligibles

SIX profils d'étrangers en séjour irrégulier au Maroc peuvent déposer une demande de régularisation. Il s'agit d'abord des conjoints étrangers de Marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune. S'y ajoutent les conjoints étrangers de Marocains en résidence régulière au Royaume et qui justifient d'au moins 4 ans de vie commune. Bien évidemment, leurs enfants auront également droit à la régularisation de leur situation. Ensuite, les étrangers disposant de contrats de travail effectifs depuis 2 ans feront aussi partie des bénéficiaires de cette initiative. Enfin, les étrangers qui résident au Maroc depuis 5 ans et ceux atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le coup d'envoi de l'opération de régularisation.❑

EVÉNEMENT

Politique migratoire: Deal bancal avec l'UE

• Accord de réadmission: Des engagements à sens unique?

• Les limites du double discours européen

Surveiller, rapatrier, prendre en charge... Le Maroc s'est-il fait piéger par l'accord de réadmission des migrants? (Ph. Jarfi)

LE Maroc première ligne de défense de la citadelle Europe. L'expression est forte, mais sur le terrain traduit aussi une réalité un peu cynique. Depuis 1998, la vieille Europe «s'emmure», d'abord un mur est érigé autour des enclaves Sebta et Melilla qui passera de 3 à 6 mètres en 2005. Il sera équipé de lames début novembre, initiative taxée «d'inutile et trop chère» par le commissaire européen aux Droits de l'homme.

Le Maroc, pays de transit par excellence, s'est engagé le 7 juillet 2013 à accueillir sur son territoire toutes les personnes arrêtées en situation irrégulière en Europe et supposées être passées par le Royaume. Premier pays du pourtour méditerranéen à suivre cette voie à vrai dire pour un drôle d'accord. Rabat se voit soustraiter le sale boulot. C'est-à-dire déployer la logistique pour prendre en charge les migrants.

A commencer par les centres d'accueil, les opérations de rapatriement. Un véritable casse-tête pour lequel aucun pays sur le continent ne s'est engagé. Le Maroc est supposé accueillir sur son sol les Marocains expulsés de l'UE, mais aussi toute personne ayant transité par le Royaume avant d'arriver en Europe. A elle seule, l'identification exacte du pays d'origine des migrants est une opération extrêmement difficile, vu que ceux-ci se débarrassent généralement de toute pièce d'identité. Avant même cet accord, le pays était déjà en première ligne sur la frontière nord, où ce sont les gardes-frontières marocains qui doivent stopper les véritables raz-de-marée humains qui déferlent périodiquement sur les enclaves de Sebta et Melilla. Occasionnant des pertes humaines tant chez les migrants poussés par la force du désespoir que chez les forces de l'ordre. Et la contrepartie européenne? Là est le hic. Bruxelles a bien essayé d'allécher le Maroc en faisant miroiter des promesses. Surtout au niveau de facilitation de visa. Or, il s'avère que sur le terrain, ce n'est pas l'UE qui gère les conditions d'octroi de visa mais les différents Etats de l'Union où chacun, selon ses propres intérêts, définit sa politique en la matière. Du coup, les contreparties européennes sont ramenées à de simples chimères. ❑

Amine ATER

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

29631/6

Régularisation des immigrés en situation illégale

Politique migratoire : première mesure concrète

Les faits Dans le cadre de la mise en œuvre des Hautes Orientations royales relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume, une opération exceptionnelle de régularisation des immigrés en situation illégale au Maroc sera organisée du 1er janvier eu 31 décembre 2014. À cet effet, des «bureaux des étrangers seront créés au niveau de chaque préfecture et province du Royaume pour recevoir et valider les demandes de régularisation. Une commission nationale de recours sera également instituée avec la participation du Conseil national des droits de l'Homme».

«Une nouvelle étape sera franchie dans l'histoire du Maroc», c'est dans ces termes que le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Anis Birou, a amorcé son discours pour annoncer l'opération exceptionnelle que le Royaume compte entreprendre début 2014 : la régularisation de la situation des immigrés en situation illégale. L'opération qui sera lancée le 1er janvier se poursuivra jusqu'à sa fin (31 décembre 2014). «Cette initiative fait du Maroc le seul pays du continent africain à élaborer une politique aussi audacieuse en matière de gestion du flux migratoire», a indiqué à cet égard Anis Birou, lors d'une conférence de presse organisée lundi soir à Salé pour présenter les grandes lignes de l'opération en question.

Ce projet d'envergure constitue la concrétisation des Hautes Orientations royales relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume. Dans ce cadre, il sera procédé à la mise en place de «bureaux des étrangers» pour recevoir et valider les demandes de régularisation. Ces structures qui seront dotées de moyens humains et matériels nécessaires et seront placées au niveau de chaque préfecture et province du Royaume. Outre cette action, une commission nationale de recours sera également instituée avec la participation du Conseil national des droits de l'Homme. Ces mesures viennent traduire, selon le ministre chargé des affaires de la migration, une volonté royale claire, forte et déterminée marquant la centralité de la dimension humaine dans la gestion de la migration. Et d'ajouter : «Cette démarche reflète aussi une vision prospective et profonde des relations humaines. C'est aussi une démarche courageuse pour approcher les différentes problématiques de la migration».

Rappelant le processus ayant précédé le lancement de cette opération, le ministre a indiqué que S.M. le Roi Mohammed VI, après avoir examiné, le 9 septembre dernier, le rapport thématique relatif à la situation des migrants et des réfugiés au Maroc (rapport qui indique que le Royaume n'est plus seulement un pays de transit, mais un pays d'accueil de migrants venus d'autres pays que l'Afrique subsaharienne), a présidé le jour suivant, une séance de travail consacrée à l'examen des divers volets relatifs à la problématique de l'immigration. «Un mois après cette réunion, une stratégie est mise en place pour décliner la volonté royale de mettre en place une politique d'intégration globale et intégrée», renchérit M. Birou. Il convient de noter à cet égard que la nouvelle politique marocaine en matière de migration n'est pas passée inaperçue au niveau international. En effet, cette stratégie élaborée et qui vient traduire les orientations royales a été accueillie favorablement par les gouvernements et les chancelleries internationales, les organismes internationaux et onusiens, ainsi que par des ONG œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme ou de l'aide aux populations émigrées. Ainsi, des pays comme le Niger, le Sénégal, le Gabon et le Burkina Faso ainsi que d'autres organisations mondiales, comme l'Union européenne, les Nations unies et l'Organisation internationale des migrants ont félicité le Royaume pour avoir amorcé une telle opération.L'intervention du ministre de l'Intérieur Mohamed Hassad a corroboré les propos de M. Birou. Dans sa déclaration à la presse, le ministre a salué la mise en place de cette nouvelle initiative qui témoigne, d'après lui, du fort engagement du Royaume pour traiter toutes les problématiques liées à l'immigration. Le même responsable a signalé à cet égard que le nombre d'immigrés illégaux est estimé entre 25 000 et 40 000, issus majoritairement de pays subsahariens, mais également d'autres pays du monde. Abordant le volet relatif aux critères d'éligibilité à la régularisation, M. Hassad a tenu à souligner que ces derniers demeurent plus flexibles et moins exigeants que ceux imposés par d'autres pays d'accueil de migrants, notamment en Europe. Le ministre a fait part, par ailleurs, de l'engagement du Royaume à garantir aux immigrés, une fois que leur situation sera régularisée, les mêmes droits et obligations que les Marocains.

Par ailleurs, et afin de garantir la bonne déclinaison de cette stratégie, un nouveau cadre juridique et institutionnel sera mis en place à travers la refonte de la législation relative à la migration, l'asile et la traite des êtres humains. Selon le délégué interministériel aux droits de l'Homme, cette réforme s'appuiera sur une approche globale et humaniste des droits de l'Homme fondée sur les dispositions de la Constitution. Il convient de souligner que cette opération sera menée en étroite collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Cette opération concernera également la régularisation des demandeurs d'asile (au nombre de 850 personnes) reconnus par la représentation du Haut Commissariat aux réfugiés au Maroc et le bureau des réfugiés et des apatrides relevant du ministère des Affaires étrangères et de la coopération. Enfin, il est important de signaler que les associations nationales actives dans le domaine des droits de l'Homme seront associées à cette démarche pour assister les personnes concernées par les opérations de régularisation. ■

Yousra Amrani

Lors de la conférence de presse de lundi, Anis Birou et Mohamed Hassad ont annoncé l'opération de régularisation des immigrés en situation illégale.

Qui bénéficiera de l'opération de régularisation ?

L'opération exceptionnelle de régularisation concernera :

- **Les étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune.**
- **Les étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune.**
- **Des enfants issus des deux cas susvisés.**
- **Les étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins 2 ans.**
- **Les étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc.**
- **Les étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.**

Sebbar: Le Maroc a vécu "un printemps doux, sans dérives ni dégâts«

Menara / avec MAP
13.11.2013

Mohamed Sebbar, Secrétaire générale du CNDH | Menara

Le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, a affirmé que le Maroc a vécu "un printemps doux, sans dérives ni dégâts matériels, contrairement à la situation dans d'autres pays arabes".

M. Sebbar a indiqué, à l'occasion d'entretiens qu'il a eus avec le ministre bahreïni de l'Education nationale, Majid Bin Ali Al-Naimi, que la volonté politique de SM le Roi Mohammed VI et la prise de conscience de la société civile et des acteurs politiques ont fait de l'expérience marocaine dans le domaine des réformes politiques, notamment celles relatives aux droits de l'Homme, un point lumineux dans le monde arabo-musulman.

Les réalisations accomplies par le Maroc en matière des droits politiques ne doivent pas dissimuler, en revanche, certaines carences et problématiques qui demandent plus d'efforts notamment en ce qui concerne les droits sociaux et économiques qui requièrent la mobilisation de fonds importants, a estimé le SG du CNDH, faisant observer qu'il existe au Maroc des traditions en matière de manifestations pacifiques et de protestation.

Il a assuré que le Maroc est prêt à mettre son expérience dans le domaine des droits de l'Homme et l'expertise du CNDH, avec ses instances régionales, à la disposition du Royaume du Bahreïn qui a amorcé de façon progressive des réformes prometteuses dans plusieurs domaines, mettant en relief les nouvelles prérogatives que le Conseil exerce en vertu de la nouvelle constitution, et ses rapports thématiques relatifs à des dossiers tel que la situation dans les établissements pénitentiaires et psychiatriques qui connaissent des problèmes dus à un faible encadrement.

De son côté, M. Al Naimi a indiqué que le Royaume du Bahreïn perçoit avec respect et considération l'expérience marocaine dans les domaines de l'éducation, de l'enseignement et la consécration de la culture des droits de l'Homme, saluant les relations fraternelles liant les Souverains des deux pays qui aspirent à une plus grande coopération dans plusieurs domaines.

Le Royaume du Bahreïn a amorcé cela fait des années une série de réformes de façon participative avec les associations de la société civile et a introduit des cours des droits de l'Homme et de la citoyenneté en tant que matières obligatoires dans ses programmes éducatifs dans les secteurs public et privé, a-t-il rappelé.

Le responsable bahreïni a émis l'espoir que ses rencontres avec les responsables marocains des secteurs de l'éducation et de l'enseignement lui permettent de prendre connaissance de l'expérience marocaine dans les domaines pédagogique et de la formation afin de l'exploiter dans son pays pour le bien de l'étudiant et du citoyen bahreïni.

http://www.menara.ma/fr/2013/11/12/879107-le-maroc-v%C3%A9cu-un-printemps-doux-sans-d%C3%A9rives-ni-d%C3%A9g%C3%A2ts-mat%C3%A9riels-m-sebbar.html

Exclusif : El Yazami livre les détails de la régularisation des immigrés

Par Amine Belghazi

Mardi 12 novembre 2013 à 17h31 ***Traduction***

L'administration créera des bureaux régionaux des étrangers, et procèdera à une vaste campagne de régularisation, en collaboration avec différents ministères, le CNDH et la délégation interministérielle des droits de l'Homme. Driss El Yazami nous livre les détails.

Les régularisations qui auront lieu **entre le 1er janvier et le 31 décembre 2014** concerneront six catégories d'immigrés. Il s'agit, selon le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration Anis Birou des :

- étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune,
- étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune,
- enfants issus des deux cas susvisés,
- étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins 2 ans,
- étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc,
- et des étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.

Pour ce faire, le ministre a annoncé la création de **bureaux régionaux et provinciaux des étrangers**. Objectif : recevoir et valider les demandes de régularisation des immigrés.

Néanmoins, plusieurs questions demeurent en suspens : Quels seront les moyens de preuves admis pour justifier la durée de la présence sur le sol marocain? Quels recours en cas de rejet de la régularisation d'un immigré? Que reste-t-il à faire avant le lancement de la campagne?

Driss El Yazami, président du CNDH, nous apporte des éclaircissements.

«Les réunions ont commencé au niveau du ministère de l'intérieur pour mettre au point les 3 phases avant la fin de l'année.» Dans un premier temps, «il va falloir assurer la **formation nécessaire aux fonctionnaires** du département interministériel, ainsi que celles de l'ensemble des acteurs concernés» nous explique notre source. Une deuxième étape consiste à constituer le dossier type, autrement dit, «les formulaires à remplir et qui pourront être déposés aux bureaux des étrangers par les immigrés eux-mêmes ou par des associations de défense des droits des immigrés.»

Ce bureau des étrangers aura pour mission de traiter les dossiers des immigrés demandeurs de régularisation. Et D. El Yazami de rassurer: «**en cas de refus de régularisation,** il sera possible de saisir la commission nationale composée du CNDH et de la délégation interministérielle pour les droits de l'Homme. Cette dernière aura aussi pour prérogative d'étudier les cas qui ne rentrent pas dans l'une des six catégories concernées par la régularisation. »

De plus, les immigrés en situation irrégulière depuis plus de 5 ans jouiront de liberté de la preuve qui pourra «être établie par n'importe quel moyen. Il s'agira d'un certificat de maladie, d'une quittance de loyer, d'un titre de séjour antérieur, d'une fiche de paie… etc. Tous les moyens de preuve sont admis» rapporte D. El Yazami.
Le projet de régularisation permettra, entre autres, selon le président du CNDH de «recenser partiellement le nombre d'immigrés en situation irrégulière au Maroc» qui sont estimés actuellement entre **25.000 et 40.000 personnes**, selon des chiffres avancés par le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad.
A rappeler que cette campagne concerne tous les immigrés indépendamment de leur provenance. Ceux d'entre eux dont la situation sera régularisée se verront délivrer un titre de séjour d'une durée d'un an, et jouiront des mêmes droits et obligations que les nationaux, d'après la déclaration de M. Hassad.

http://www.medias24.com/SOCIETE/6134-Exclusif-El-Yazami-livre-les-details-de-la-regularisation-des-immigres-en-situation-irreguliere.html

Mohamed Sebbar : Le 'printemps' Marocain a été 'doux, sans dérives ni dégâts matériels'

Lemag - MAP - publié le Mercredi 13 Novembre 2013 à 11:24

Rabat - Mohamed Sebbar est le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), il a affirmé que le Maroc a vécu "un printemps doux, sans dérives ni dégâts matériels, contrairement à la situation dans d'autres pays arabes".

Mohamed Sebbar

Sebbar a indiqué, à l'occasion d'entretiens qu'il a eus avec le ministre bahreïni de l'Education nationale, Majid Bin Ali Al-Naimi, que la volonté politique de SM le Roi Mohammed VI et la prise de conscience de la société civile et des acteurs politiques ont fait de l'expérience marocaine dans le domaine des réformes politiques, notamment celles relatives aux droits de l'Homme, un point lumineux dans le monde arabo-musulman.

Les réalisations accomplies par le Maroc en matière des droits politiques ne doivent pas dissimuler, en revanche, certaines carences et problématiques qui demandent plus d'efforts notamment en ce qui concerne les droits sociaux et économiques qui requièrent la mobilisation de fonds importants, a estimé le SG du CNDH, faisant observer qu'il existe au Maroc des traditions en matière de manifestations pacifiques et de protestation.

Il a assuré que le Maroc est prêt à mettre son expérience dans le domaine des droits de l'Homme et l'expertise du CNDH, avec ses instances régionales, à la disposition du Royaume du Bahreïn qui a amorcé de façon progressive des réformes prometteuses dans plusieurs domaines, mettant en relief les nouvelles prérogatives que le Conseil exerce en vertu de la nouvelle constitution, et ses rapports thématiques relatifs à des dossiers tel que la situation dans les établissements pénitentiaires et psychiatriques qui connaissent des problèmes dus à un faible encadrement.

De son côté, M. Al Naimi a indiqué que le Royaume du Bahreïn perçoit avec respect et considération l'expérience marocaine dans les domaines de l'éducation, de l'enseignement et la consécration de la culture des droits de l'Homme, saluant les relations fraternelles liant les Souverains des deux pays qui aspirent à une plus grande coopération dans plusieurs domaines.

Le Royaume du Bahreïn a amorcé cela fait des années une série de réformes de façon participative avec les associations de la société civile et a introduit des cours des droits de l'Homme et de la citoyenneté en tant que matières obligatoires dans ses programmes éducatifs dans les secteurs public et privé, a-t-il rappelé.

Le responsable bahreïni a émis l'espoir que ses rencontres avec les responsables marocains des secteurs de l'éducation et de l'enseignement lui permettent de prendre connaissance de l'expérience marocaine dans les domaines pédagogique et de la formation afin de l'exploiter dans son pays pour le bien de l'étudiant et du citoyen bahreïni

http://www.lemag.ma/Mohamed-Sebbar-Le-printemps-Marocain-a-ete-doux-sans-derives-ni-degats-materiels_a77032.html

L'Algérie a-t-elle 'acheté' son élection au conseil des droits de l'homme de l'ONU ?

Lemag : Inexistante sur la carte mondiale des pays respectueux des droits de l'homme, et réputée régime bourreau de son peuple, l'Algérie a néanmoins été élue hier, 12 novembre, au conseil des droits de l'homme de l'ONU.

L'élection d'hier, au conseil des droits de l'homme de l'ONU, de certains pays, réputés grands violeurs, sanguinairement parfois, de ses droits, comme l'Algérie et Cuba, pose la question de la légitimité de ce conseil, sensé défendre, promouvoir et faire respecter les droits de l'homme dans le monde, dont les membres se doivent, en premier lieux, d'être des modèles de ce respect.

Si l'élection du Maroc à ce conseil par une large majorité des voix, est parfaitement légitime et compréhensible, vu son riche actif en la matière, depuis sa création de l'IER et son, unique au monde, processus de justice transitionnelle et jusqu'à sa création du CNDH selon les principes de Paris et son adoption de plusieurs protocoles internationaux de respect des droits de l'homme, l'élection de l'Algérie et de Cuba est une véritable dégradation de l'image de ce conseil.

Le CDH de l'ONU, se retrouve décrédibilisé en ayant parmi ses membres, l'Algérie où la presse est financée et contrôlée éditorialement par l'armée via le CCD, où toute manifestation est systématiquement écrasée dans lesang, comme ils furent les cas, en Kabylie, au Sahara oriental et dans le sud algérien ; où des populations sahraouies civiles sont encerclées par l'armée dans des camps de concentration, après avoir été déportées par les milices du Polisario, du Sahara marocain en 1975.

A ces populations sahraouies, sont interdits les droits à l'expression libre et de circulation, elles sont maintenues par l'Algérie 'membre du CDH de l'ONU', en des conditions inhumaines
désastreuses, famine etesclavagisme, carnage, enlèvements et tortures, en cas de protestations ou d'insurrections.

Le 11 novembre dernier, soit la veille de l'élection de l'Algérie au CDH à Genève, l'ONG HRW, a interpellé le régime algérien sur ses violations graves des droits de l'homme, ainsi que les droits d'expression et demanifestation, bafouées et écrasées.

Le cas du blogueur Abdelghani Aloui, enlevé par la police politique et jeté en prison depuis le 15 septembre, pour avoir critiqué une nouvelle candidature du président aux élections de 2014 et partagé des photos et descaricatures de Bouteflika sur sa page Facebook, est le moins sévère.

Eric Goldstein, directeur Afrique du Nord & Moyen- Orient à HRW a dit : «Si l'Algérie veut un siège au Conseil des droits de l'Homme, elle doit montrer sa préoccupation pour les droits de ses propres syndicalistes. Les Algériens doivent pouvoir s'exprimer librement et manifester ou exprimer leurs opinions».

Est légitime alors, la question posée de, cette Algérie violatrice des droits de l'homme a-t-elle acheté par ses pétrodollars, son élection à un conseil, où elle ne mérite point d'y siéger ?

Mercredi 13 Novembre 2013
Adam Sfali - Lemag